

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الأستاذ الدكتور علي محافظة، راعي الحفل
سعادة السيدة شيري ريتسيما - أندرسون المنسق المقيم للأمم المتحدة في الأردن
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،،،

أيها الحضور الكريم،،،

أرحب بكم جميعاً أجمعاً ترحيب باسم مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في هذا الاحتفال بمناسبة الذكرى الـ 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحصول المركز على جائزة الأمم المتحدة لعام 2023 وأيضاً بمناسبة تخريج دفعة جديدة من المشاركات والمشاركين في برنامج القيادات الشبابية. ويسرني أن أعرب عن خالص شكرنا لتفضّل الأستاذ الدكتور علي محافظة، برعاية هذا الحفل. وإن أشكر شركاءنا في تنظيم هذا الحفل مؤسسة روزا لوكسمبورغ وخمسة عشرة مؤسسة أردنية. كما أشكر ضيوفنا الأعزاء على تكريمهم بإلقاء كلمة في هذا الحفل، وأيضاً الشكر الجزيل لجميع الحضور، كل باسمه وصفته.

الحضور الكريم..

تأسس مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، في عام 2000، كمركز مستقل للتفكير، يعمل بمنهج علمي، يدعم الدراسات والبحوث والتدريب حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية. يساهم من خلال أنشطته بنشر ثقافة حقوق الإنسان، ففي هذا المجال يغطي المركز خمس أولويات في قضايا رئيسية لحقوق الإنسان: الحق في الحياة، الحق في التفكير، الحق في التعبير، الحق في المشاركة، والحق في المساواة.

حصل المركز على العضوية الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في عام 2006، وحاز على جائزة الأمم المتحدة، للعام 2023 لمناسبة الذكرى 75 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد شكل مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان منذ تأسيسه أحد الداعمين الأساسيين لمنظمات المجتمع المدني، وكان مساهماً فاعلاً في تنظيم أنشطة رفع الوعي وبرامج التمكين وبناء القدرات التدريبية والمعرفية. كما قدم مساعدة تطوعية في مجالات كثيرة. إذ وفّر فرص تدريب متميزة للنساء

والشباب على الحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة. وأنجز عددا من الدورات في مجال تدريب مدربين على قضايا حقوق الإنسان تخرج منها (289) مدربا ومدربة من (13) دولة عربية، كما عقد العديد من ورش التدريب للموظفين الحكوميين، ودرب على إعداد تقارير (UPR) وعلى الحق في الحصول على المعلومات، وفقا للاتفاقيات والنصوص الدولية ذات الصلة. وفي مجال مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات. وفي مجال التدريب وإقليمية لمراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات. وفي مجال التدريب فقد أسهم المركز في تدريب 220 (مئتين وعشرين) متدربا (interns) من الأردن و 31 دول أجنبية. أما في مجالي الإنتاج المعرفي والتشبيك فقد أصدر المركز 56 (ستة وخمسين) كتابا، وأسس خمس شبكات أردنية وعربية في مختلف قضايا حقوق الإنسان.

ويعد حصول المركز على جائزة الأمم المتحدة لعام 2023 دليلا على الجهود المبذولة والإنجازات التي حققتها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان. ونحن فخورون جدا بأن نكون عنصرا فعّالا في تعزيز هذه الثقافة، وتطوير المجتمع المدني في الأردن والمنطقة .

ونتطلع إلى العمل بشكل مشترك مع الجميع من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز قيم الإنسانية والعدالة والمساواة في المجتمعات العربية. ونأمل في أن نستمر في بذل الجهود لتحقيق تقدم مستدام في مجال حقوق الإنسان.

وبهذا الخصوص، فقد شكلت كلمات السيد تشابا كوروشي، رئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة حافزا ملهما لنا عندما قال: "إن تقاني الفائزين يعكس الطابع العالمي لحقوق الإنسان في وقت حرج، حيث ترسل الجائزة رسالة واضحة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، مفادها أن المجتمع الدولي ممتن لجهودهم ويدعمها لتعزيز حقوق الإنسان للجميع."

الحضور الكريم،،،

فعلى الرغم من مرور 75 (خمسة وسبعين) عامًا على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تبعه من إعلانات واتفاقيات وبروتوكولات إضافية، يمر عالمنا الراهن بمنعطفات عديدة تبعث على القلق. فما زلنا نعيش مخاطرَ محدقة تهدد حياة الإنسان، وفي قائمة هذه المخاطر أزمة المناخ وتأثيرها السلبي على البيئة والحياة على الأرض. كما أن جائحة كورونا وما تبعها ، قد جلبت معها تحديات جديدة، وتهديدات لصحة وسلامة البشر. وهناك أيضًا ارتفاع متصاعد في نسب الفقر والجوع.

وبالإضافة إلى ذلك، يشهد العالم حاليًا استحواذ المستبدين والطغم المالية على أغلب مواقع صنع القرار، سواء من خلال التلاعب بنتائج الانتخابات أو عبر استخدام القوة في حل النزاعات، مما يهدد الديمقراطية والعدالة ويزيد من انعدام الثقة في النظم السياسية.

كما يعاني الكثيرون من حرمانهم من حق التعليم المدرسي والجامعي المجاني، والرعاية والخدمات الصحية أيضا. وما يزال هناك انتشار لمظاهر التمييز على أساس الجنس والعرق واللغة والدين والوضع الاجتماعي والرأي السياسي. كما لا يمكن تجاهل تعاظم الإنفاق العسكري وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتلويح باستخدامها كتهديدات جدية للحياة.

ولا شك في أن اعتماد ازدواجية المعايير في التعامل مع حق الشعوب في تقرير المصير يعد انتكاسة كبيرة لقيم العدالة والمساواة، ومن أبرز الأمثلة، هو حرمان الشعب الفلسطيني منذ 75 (خمسة وسبعين) عاما من حقه في تقرير مصيره وما يتعرض له الفلسطينيون في غزة منذ ما يزيد عن ستين يوماً من إبادة جماعية وتطهير عرقي، حيث وصل عدد الشهداء إلى ما يناهز ستة عشر ألف شهيد، وعدد المصابين بما يزيد عن أربعين ألفاً. وتجدر الإشارة هنا إلى تصريح الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بشأن غزة، عندما وصفها بأنها أصبحت "مقبرة كبرى للأطفال"، على أثر العدوان الإجرامي عليها، ما يؤكد على مدى الظلم والاضطهاد الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني.

إن هذا الخلل الخطير في بيئة النظام الدولي، يدفعنا نحو إدراك أهمية توحيد الجهود الدولية لدعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ووقف الازدواجية في تطبيق المعايير. كما أن حالة الشعب الفلسطيني تجعلنا ندرك أن من واجبنا جميعا الوقوف إلى جانب العدالة، ودعم حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. فحق الشعوب في تقرير المصير يجب أن يحترم ويدعم دون تمييز أو انتقائية، ولا يجب أن يكون موضع خلاف أو تجاهل من قبل المهيمنين على النظام العالمي.

فمع كل هذا السواد المائل أمامنا، لم نفقد الأمل، فما تزال المبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشكل خارطة طريق لتعزيز حقوق الإنسان وإعمالها لصالح جميع الشعوب، ولينعم جميع الناس بالحرية والعدالة والمساواة والكرامة في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وصولا لتحقيق عالم يسوده الأمن والرفاهية.

أيها الحضور الكريم،،،

فيما يخص برنامج إعداد القيادات الشبابية الذي ينفذه المركز منذ العام 2019، والذي تخرج منه لغاية هذا العام خمس دفعات: كانت الدفعة الأولى والثالثة والخامسة بتمويل ذاتي من المركز وبجهود تطوعية قدمها عدد من المدربين والأصدقاء، لهم منا كل الشكر والعرفان، بينما تم تنفيذ الدفعة الثانية والرابعة بدعم مشكور من مؤسسة روزا لوكسمبورغ. فقد تخرج من هذا البرنامج حتى الآن 71 (واحد وسبعون) مشاركاً ومشاركة من الفئة العمرية 20-25 يتوزعون على ثماني محافظات أردنية. حيث تضمن البرنامج التدريبي، معارف نظرية، ومهارات عملية، وتدريباً مكثفاً على مهارات القيادة، وزيارات دراسية، على مدار مئة وعشرين ساعة تدريبية.

أيها الحضور الكريم،،،

اسمحوا لي أن أبين لكم بعض أبرز خطط عمل المركز للمرحلة القادمة:
أولاً: مواصلة العمل على صياغة مقترح "إعلان عالمي للحريات الأكاديمية"، وصياغة مقترح آخر حول "إعلان عالمي مناهض للانقلابات العسكرية".
ثانياً: إضافة أولوية جديدة للمركز بعنوان الحماية الاجتماعية مع التركيز على الأشخاص أصحاب الإعاقة.

ثالثاً: مواصلة نشر ثقافة الحرية الأكاديمية والتعليم التحرري بالشراكة مع الجامعات الأردنية.
رابعاً: مواصلة تطوير المساق الجديد للقيادات الشبابية المخصص لطلبة الجامعات من كلا الجنسين، وصولاً لتأسيس منتدى القيادات الشبابية الديمقراطي الأردني.
خامساً: نشر ثقافة حقوق الإنسان والحوار والتسامح ومناهضة التعصب والكراهية والتطرف العنيف وفقاً للإعلان الصادر عن "ائتلاف المجتمع المدني لمكافحة التطرف والتعصب والكراهية في المنطقة العربية" الذي شارك المركز في تأسيسه عام 2017.
سائساً: سنعمل بثبات خلال السنوات القادمة مع مجلس النواب الحالي والقادم من أجل إقرار ما يمكن إقراره من توصيات، ومخرجات مشروع الحوار الاجتماعي مع مجلس النواب الذي نفذه المركز بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.
مرة أخرى أتوجه بالشكر الجزيل لراعي الحفل د.علي محافظة والسيدة شييري ريتسيما- أندرسون الممثل المقيم للأمم المتحدة في الأردن، على مشاركتهم معنا في هذا الاحتفال. والشكر الموصول أيضاً لشركائنا في هذا الحفل ولكم أيها الحضور الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته